الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
15 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53956 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/62/38 وA/62/177 وA/62/202 وA/62/290)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/62/173 وA/62/201 وA/62/188)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع) (A/62/178)

١ - **السيدة كارفالهو** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة لعضويته - كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ والبلدان التي تمر بمرحلة استقرار وارتباط والدول المحتمل ترشيحها للعضوية ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود والصرب؛ وبالإضافة إلى ذلك أرمينيا، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا، فقالت إن سنة ٢٠٠٧ كانت سنة تعزيز الالتزامات وتصوير الأهداف الاستراتيجية للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وأشارت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فقالت إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تموز/يوليو ٢٠٠٧ كان مناسبةً لجرد منجزات اللجنة وتقييم ما بقي في حاجة إلى الإنجاز. فمما يبعث على خيبة الأمل، مثلاً، أن ٨٨ بلداً فقط أصبحت أطرافاً في البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يدعو الدول الأطراف إلى سحب جميع التحفظات التي لا تتسق مع الاتفاقية ويحث أية دولة لم تصدِّق بعدُ على الاتفاقية والبروتوكول الاختياري أو لم تنضم إليهما على القيام بذلك. ويدعو الاتحادُ الأوروبي أيضاً الدولَ الأطرافَ التي لم تقبل بعد بتعديل الاتفاقية المعتمد في سنة ١٩٩٥ بشأن مواعيد اجتماعات اللجنة إلى اتخاذ خطوات للتعجيل بقبوله.

٢ - وقالت إنه تم، في سنة ٢٠٠٧ التي أُعلنت "السنة الأوروبية لتكافؤ الفرص للجميع"، إطلاق عدة مبادرات بشأن مواضيع الحقوق، والتمثيل، والاعتراف، والاحترام، والتساهل بغية إذكاء وعي الجمهور بالمسائل الجنسانية. وأشارت إلى أن البنات يتفوَّقنَ الآن على الأولاد في التحصيل الأكاديمي في الاتحاد الأوروبي، لكن ما زالت توجد فجوة بين الجنسين في المرتبات مقدارها ١٥ في المائة. علاوةً على ذلك، كانت سنة ٢٠٠٧ هي الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع معاهدة روما. وقد تحقق التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي بواسطة التشريعات المتعلقة بالمساواة في المعاملة، وتعميم المنظورات الجنسانية، واتخاذ تدابير وبرامج محددة، والحوار الاجتماعي، ومشاركة الجمعيات المدنية. وكان البرلمان الأوروبي مشاركاً نشطاً في هذا التطوُّر، لا سيما بواسطة لجنته المعنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٣ - وقالت إن رسالة من المفوضية الأوروبية في أوائل عام ٢٠٠٧، تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التعاون الإنمائي، أدخلت نهجاً جديداً في التعاون الإنمائي. وشدَّدت الرسالة على الحاجة إلى معالجة القيود التي تعوق تحقيق المساواة بين الجنسين معالجةً منهجيةً، وقالت إن توسيع نطاقها إلى ما يتجاوز حدود القطاعات الاجتماعية على جانب كبير من الأهمية. وقدمت الرسالة تعميماً للاعتبارات الجنسانية؛ واقترحت قائمة من التدابير المتعلقة بالإدارة والعمالة والأنشطة الاقتصادية والتعليم والصحة ومكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس؛ ووصفت طرقاً لتعزيز المساواة بين الجنسين بواسطة دعم للميزانية وتدابير تشمل القطاع بأسره.

٤ - وقالت إن أعضاء الشراكة الأوروبية-المتوسطية وافقوا، في مؤتمر وزاري خاص بشأن المساواة بين الجنسين، عُقد في استانبول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على إطار عمل لمدة خمس سنوات لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجال المدني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وسيتم تقييم التقدم المحرز على أساس سنوي. وكانت المفوضية الأوروبية قد اعتمدت، في عام ٢٠٠٥، اقتراحاً بإنشاء "المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين"، الذي يهدف إلى توحيد السياسات الأوروبية بشأن المساواة بين الجنسين. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي، بعد أن وضع مؤشرات لمجالات أخرى ذات أولوية في منهاج عمل بيجين، يعمل الآن على اعتماد مؤشرات للمرأة والفقر. ووقعت الرئاسة الثلاثية للاتحاد الأوروبي إعلاناً يؤكد من جديد المساواة بين الجنسين باعتبارها مبدأً أساسياً، ويؤكد أن الحلف الأوروبي للمساواة بين الجنسين وخارطة الطريق التي وضعتها المفوضية الأوروبية للمساواة بين المرأة والرجل يكمل بعضهما بعضاً.

٥ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يدعم عمل لجنة مركز المرأة، بغية تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين تنفيذاً تاماً، ويؤكد التزامه ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، و"التدابير الرئيسية لاستعراض الخمس سنوات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥)" وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن. وقالت إن توسيع إمكانيات الوصول إلى المعلومات والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية أمر أساسي لتنفيذ تلك البرامج والأهداف الإنمائية للألفية. وإن التدريب وتبادل أفضل الممارسات في تعميم المنظورات الجنسانية، ووضع الميزانيات لها، وتقييم الأثر الجنساني أدوات ذات أهمية بالغة لأن هذه الأدوات أساسية لاتخاذ القرارات. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤيد الهيكل الجنساني الجديد المقترح في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويدعو إلى إقامة كيان جنساني جديد يجمع بين الوظيفتين القانونية والتحليلية للهياكل القائمة، ويكون له دور في رسم السياسة والبرمجة.

٦ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فقال إن الجماعة الكاريبية تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأمور الأساسية للديمقراطية والتنمية المستدامة. ومن بين العقبات التي تعترض سبيل تمكين المرأة الفقر؛ والمواقف والممارسات والقوالب النمطية الراسخة؛ والتفاوت في إمكانيات الوصول إلى الموارد الاقتصادية. وللتغلب على هذه العقبات ينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يتصرف بروح الشراكة. وإن الحكومات في المنطقة بأسرها، إذ تسترشد بالاتفاقات الإطارية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا)، والأهداف الإنمائية للألفية، نفذت إصلاحات تشريعية وهيكلية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وأُحرز تقدم بوجه خاص في مجالات التعليم ومشاركة المرأة في السياسة واتخاذ القرارات. غير أن التحدِّيات ما زالت قائمة، لا سيما فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر. بناءً على ذلك، حددت أمانة الجماعة الكاريبية، بالتعاون مع مكاتب شؤون المرأة، العنفَ القائم على أساس نوع الجنس، والأنشطة المتصلة بالصحة، ومسائل التنمية، باعتبارها مسائل ينبغي معالجتها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٧ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، أجرت أمانة الجماعة الكاريبية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في عام ٢٠٠٦، دراسة جدوى بشأن الآليات الممكنة لإذكاء الوعي

لدى الجمهور بهذه المسألة. وأظهرت الدراسة أن العنف ضد المرأة مُتَفَشٍّ في المنطقة بغض النظر عن مستوى التعليم أو الطبقة السكانية أو الإثنية. وسوف تجتمع اللجنة الاستشارية الإقليمية، التي تضم مندوبين عن الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية غير الحكومية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لبحث الآليات المناسبة — في جملة أمور — بحثاً شاملاً لتشجيع الدعوة والاعتراف السياسي بهذه المسألة. وأشار إلى أن المنظمة الدولية للهجرة قد نظمت سلسلة من حملات إذكاء الوعي في المنطقة بشأن جوانب مختلفة من الاتجار بالأشخاص، الذي يؤثر بوجه خاص في النساء والبنات. وسنت بعض الدول تشريعات ذات صلة ويعمل بعضها الآخر على سن تشريعات مماثلة. وترحب الجماعة الكاريبية بتدابير الأمم المتحدة لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الصراع، التي بدأتها في أوائل عام ٢٠٠٧. وأخيراً، قال إن تعزيز دور المرأة في اتخاذ القرارات في القطاعين العام والخاص له دَور حاسم في تحقيق النجاح في هذا المجال. وإن بعض دول الجماعة الكاريبية أوشكت على تحقيق الأهداف ذات الصلة، التي أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو حققتها بالفعل.

٨ - فيما يتعلق بالصحة، قال إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز له أثر غير متناسب على النساء ويشكِّل تهديداً خطيراً لتمتُّع المرأة بحقها في مستوى رفيع من الصحة البدنية والعقلية تمتُّعاً تاماً. وإن حكومات الجماعة الكاريبية ملتزمة بمكافحة انتشار ذلك الوباء. غير أن ضخامة المشكلة تتطلب مساعدة دولية لضمان الاستدامة. وتؤكد الشراكة الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي الآلية الإقليمية الرئيسية التي تقوم بهذه الجهود، إذكاء الوعي، ونزع الوصمة عن المصابين بالفيروس وتحسين إمكانيات الوصول إلى المعالجة والدعم. ووافق مؤتمر القمة الكاريبي المعني بالأمراض المزمنة غير السارية، الذي عقد في ترينيداد وتوباغو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، على أخذ البُعد الجنساني في الحسبان في جميع البرامج المتعلقة بهذه الأمراض.

٩ - فيما يتعلق بالتنمية، أشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يؤدي دوراً محورياً في تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقال إن أي مداولات تجرى بشأن هيكل جنساني جديد ينبغي عدم الاكتفاء فيها بإبراز الجوانب القانونية والدعوية فقط وإنما أيضاً مسائل التنمية والأنشطة التنفيذية والموارد الكافية. وأضاف أن الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية، الذي كان موضوعه "الحق في الغذاء: المرأة الريفية تنتج وتقدم"، ينبغي أن يكون بمثابة تذكرة بأن النساء الريفيات اللائي يشكلن أكثر من ربع سكان العالم، لكنهن لا يملكن إلا ٢ في المائة من الأرض ويأخذن ١ في المائة من القروض الزراعية، يجب إعطاؤهن حصة أكبر في إمكانيات الوصول إلى الأرض والائتمان والموارد الأخرى اللازمة كجزء من التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.

١٠ - **السيد ديل روزاريو سيبالوس** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن البلدان التي تشكل المجموعة تعترف، في ضوء تنوُّعها، بالمساهمة التاريخية للمرأة في الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية، والتنمية، والأمن الغذائي، وشمول الشعوب التي كانت مستبعدة تاريخياً واجتماعياً، وحفظ البيئة. ونظراً إلى أن الفقر والتفاوت في إمكانيات الوصول إلى موارد المنطقة ما زالا يشكلان عقبة في تحقيق مزيد من المساواة، يجب أن يكون القضاء على الفوارق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو تخفيضها، هو الأهداف الرئيسية لجميع المقترحات الإنمائية. وأشار إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى نُظُم أمن اجتماعي شاملة تستطيع توليد رفاهية ومعيشة جيدة ومركز للمرأة، في جملة أمور أخرى.

١١ - بالنظر إلى هذه الأنشطة، تم تحديث الأطر القضائية للدول الأعضاء في المجموعة على أساس اتفاقات دولية وإقليمية وبمبادرات وطنية. ويتألف عمل الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، بالدرجة الأولى، من صياغة وتصميم وتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين على أعلى المستويات في دول المنطقة. ومع أن مساهمة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وجماعات القاعدة الشعبية مسألة أساسية، فإن المسؤولية الرئيسية عن ضمان حقوق الإنسان للنساء والبنات الصغار والمراهقات تقع على عاتق الدول. وتركز المناقشة الجماهيرية في المنطقة على مواضيع مثل القضاء على العنف ضد المرأة، لا سيما العنف المترلي؛ والاعتراف بحق المرأة في الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية؛ والاشتراك بين الرجل والمرأة في تحمل مسؤوليات الأسرة. وأضاف أن وضع بيانات إحصائية لكل من الجنسين على حدة في المنطقة مسألة أساسية لتصميم البرامج ولشمول تعميم المنظورات الجنسانية في سياسات الهجرة والميزانيات الحكومية. وقال إن التعاون الدولي مكمِّل أساسي للجهود الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق هذه التدابير بغية القضاء على الفقر؛ وضمان الوصول إلى الخدمات الصحية، لا سيما في ضوء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء، وتنفيذ نظم شاملة للضمان الاجتماعي والقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المترلي والاتِّجار بالأشخاص.

١٢ - وقال إن من الضروري اتخاذ نَهجٍ أكثر تماسكاً واستراتيجيةً لتحقيق رؤية دولية كافية للتحدِّيات القائمة وإجراء تغييرات هامة. وفي هذا الصدد تُرَحِّبُ المجموعة بقرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة ودعم تنفيذ التوصيات الواردة في اتفاقية الدول الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا). وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تؤدي دَوراً أساسياً في دعم جهود الحكومات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأضاف أن المجموعة تدعو الأمين العام إلى تقديم الدعم الكامل للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في أداء وظائفه وفي إنعاشه وتفاعله مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل من هذه الوكالات. ويجب على الدول الأعضاء أن تقدم تبرعات للميزانية الأساسية للمعهد.

١٣ - وقال إن المجموعة تؤكد من جديد التزامها بحقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق في التنمية؛ والحق في تحسين أحوالهن الاجتماعية والاقتصادية؛ والحق في تعليم أبنائهن في ثقافتهن ولغتهن وتقاليدهن؛ والحق في العيش في سلام وأمن. ويجب أن تعكس عملية الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة احتياجات البلدان النامية ولزوم الاتساق والتنسيق داخل المنظومة. ونظراً إلى انتشار الفقر بين النساء قال إن من الضروري زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة لضمان مشاركتها في اتخاذ القرارات المتصلة بالسيطرة على الموارد. وفيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب بشأن النهوض بالمرأة، قال إن مجموعة ريو تُرَحِّب بأول مؤتمر للبلدان الإيبيرو-أمريكية بشأن الجنسانية والتماسك الاجتماعي، الذي عُقد في سنتياغو، شيلي، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن كولومبيا أخذت في الحسبان - باستمرار - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوصيات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، لدى صياغة سياساتها واستراتيجياتها المتعلقة بالمرأة. وإن كولومبيا، إذ وقَّعت الاتفاقية في عام ١٩٨٢ وصدَّقت على البروتوكول الاختياري في عام ٢٠٠٧، قدَّمت تقريريها الخامس والسادس مجتمعَين في شهر كانون الثاني/يناير

٢٠٠٧، وقدَّمت فيهما تقييماً مفصلاً للتقدم المحرز في النهوض بالمرأة، والتحدِّيات التي ما زالت قائمة.

١٥ - وقالت إن خطة التنمية الوطنية، التي تغطي الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، تتضمن الاستمرار في تنفيذ استراتيجيات فعالة مثل سياسة العمل الإيجابي، التي تعطي الأولوية لتحقيق الأهداف في التشغيل والتنمية التجارية، والتعليم والثقافة، والمشاركة السياسية، ومنع العنف ضد المرأة. وتوجد خطة استراتيجية لحماية حقوق المرأة تشتمل على ١٠٠ تدبير لكي تطبقها سلطات عامة مختلفة لحماية المرأة في مجالات تتراوح من العنف المترلي إلى التمييز في سوق العمل.

١٦ - وأضافت أن اعتماد جميع وكالات الدولة لسياسات تعميم المنظورات الجنسانية أدى إلى وضع سلسلة من القوانين والفقه والسياسات العامة، ذات المنظور الجنساني وتجميع نُظُم المعلومات المصنفة بحسب نوع الجنس. وفي إطار سياسة الإنعاش الاجتماعي تعمل أربع استراتيجيات هيكلية على تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين: تنمية رأس المال البشري والعمالة؛ وتوطيد نظام الحماية الاجتماعية؛ وشبكة الانتباه الشامل للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع؛ وتعزيز الائتمان الصغير.

١٧ - وأشارت إلى أنه نتيجةً لعدد من العوامل، من بينها تشريع جديد بشأن الحصص، ظل تمثيل المرأة في الوظائف العامة ينمو باستمرار. ونتيجةً لاتفاق على تشجيع التنوُّع والشمول وقعته الأحزاب السياسية، يمكن للنساء أن يتوقعن شغل عدد أكبر من الوظائف المختارة في البلديات والدوائر في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

١٨ - وأشارت إلى أن الأسر التي ترأسها إناث في المناطق الريفية عرضة بوجه خاص للفقر. وقامت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، رداً على ذلك، بتنفيذ سياسة إدارة اجتماعية تشمل برامج تدعم المؤسسات التجارية الريفية الصغرى والشراكات الإنتاجية، وصندوقاً إنمائياً للنساء الريفيات واعتباراً خاصاً للنساء المستفيدات من برامج إعانة للإسكان الريفي والإصلاح الزراعي. ومع ذلك، ينبغي - لتحسين نتائج التعاون الدولي — تعزيز هذا التعاون في مجال تخفيض الفقر، بما في ذلك تدابير موجَّهة إلى النساء الريفيات.

١٩ - وقالت إن تقرير الأمين العام (A/62/177) يحتوي على توصيات ذات معنى بشأن العنف ضد النساء العاملات المهاجرات. وإن كولومبيا، بوصفها دولةً طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وبوصفها بلداً منشأً للمهاجرين، تقدِّرُ جهود الأمم المتحدة التي تشجع التصديق على الاتفاقية على نطاق أوسع، لا سيما من قِبَلِ بلدان المقصد الرئيسية، لتعزيز ضمان حقوق النساء المهاجرات.

٢٠ - وأضافت أن كولومبيا أحاطت علماً أيضاً بالتقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/62/188) وتعترف بمساهمته في تعزيز المؤسسات على الصعيد الوطني في مجالَي المرأة والجنسانية. وقد ساهم الصندوق في إدراج منظور جنساني في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكولومبيا، الذي اعتُمد في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧. وتُعلق الحكومة أيضاً أهمية خاصة على عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وتعتقد بأن من الأساسي أن يُشمَلَ المعهد في مناقشات الأمم المتحدة للهيكل الجنساني. وقالت إن الأمم المتحدة تستطيع، بواسطة التعاون الفعال والمنسق، أن تساعد الدول الأعضاء على تعزيز الهياكل الوطنية للنهوض بقضية المرأة والعمل على استئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشخِّصَ مناقشات الهيكل الجنساني نقاط القوة والضعف في النظام تشخيصاً تاماً وأن تلتمس تعزيز التعاون مع الدول. وإن

المشاورات الحكومية-الدولية المفتوحة والشاملة والاتفاق فيما بين الدول على تلك المسألة شرطان أساسيان لضمان اعتبار النموذج المقترح شرعياً وفعالاً.

٢١ - **السيدة المنصور** (قَطَر): قالت إن النساء القَطَريات حقَّقنَ كثيراً من المكاسب وأوجُه النجاح نتيجةً للجهود المستمرة المكرسة لتمكينهن، ودورهن في التنمية ومشاركتهن في جميع مناحي الحياة. وإن نَهجَ قَطَر الإجمالي تجاه هذه المسائل هو أن النهوض بالمرأة يسير جنباً إلى جنب مع النهوض بجميع أفراد الأسرة. لذلك أُدرجت في استراتيجيتها الوطنية الجديدة للأسرة لمدة خمس سنوات خطةٌ محددة تهدف إلى تحسين مركز المرأة بتمكينها وتعزيز دورها في المجتمع، مع مراعاة المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات، المكرسة في الدستور القَطَري.

٢٢ - وقالت إن وضع المرأة القطرية، كما هو، قد تحسَّن تحسُّناً كبيراً خلال فترة قصيرة جداً من الزمن؛ فلديها الآن حق التصويت والترشُّح للانتخابات، مثلاً، وشغل وظائف قيادية ذات نفوذ، من بينها الوزارة، لا سيما في المجالات المتصلة بالأسرة والمرأة والأطفال. وتشغل نساءٌ أيضاً أعلى المناصب في الجامعات وهيئات الاستثمار واتخاذ القرارات، وهذا وضع مُهيَّأٌ للاستمرار لأسباب ليس أقَلَّها ميل المرأة إلى التسلُّح بالتعليم والمؤهلات. وبناء على هذه التطورات يُتوقَّع أن تأخذ اهتمامات المرأة أولوية أعلى مما كان عليه الأمرُ سابقاً، في جميع السياسات و الخطط والبرامج. وأخذت النساء، بالإضافة إلى ذلك، ينتقلن من الوظائف الأكثر تقليديةً إلى القطاع الاقتصادي والحكومي وغير الحكومي. وأُنشئت لجنة دائمة للانتخابات تهدف إلى تشجيع مشاركة المرأة كمرشحة ومصوِّتة في الانتخابات البرلمانية القادمة. والواقع أن قطر تؤيد كل الجهود الرامية إلى زيادة فعالية مشاركة المرأة في جميع اهتمامات التنمية الاجتماعية.

٢٣ - **السيدة غريهام** (جنوب إفريقيا): قالت إنه ينبغي للجمعية العامة، في تقييمها للتقدم المحرز في المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، أن تعترف أوَّلاً بالمدى الذي يجب أن تذهب إليه قبل تحقيق التمكين الكامل للمرأة والمساواة الكاملة بين الجنسين. وإن الفقر، والتخلُّف، وجميع أشكال التمييز ضد المرأة والبنت من بين التحديات التي ما زالت قائمة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي العمل في شراكات لتنفيذ برامج لدفع حدود الفقر والتخلف في المناطق الريفية والحضرية إلى الوراء، والتقدم بسرعة نحو المساواة بين الجنسين في المجتمع بأسره. ويؤدي الرجال والأولاد دوراً هاماً في هذا الصدد.

٢٤ - وقالت إن الحكومة في جنوب إفريقيا سعت، منذ إقامة الديمقراطية في عام ١٩٩٤، إلى إقامة مجتمعٍ خالٍ حقاً من النزعات العنصرية والجنسية. وقطعت أشواطاً بعيدة في تعزيز المساواة في التمثيل للمرأة على جميع مستويات الحكومة. وكان معظم ذلك بجهود مكتب مركز المرأة ولجنة المساواة بين الجنسين. وقد تحققت المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وتعميم منظور جنساني في التنمية، بضمان إشراك المرأة بصورة أساسية في تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية.

٢٥ - وأضافت أن جنوب إفريقيا ملتزمة بمساعدة الاتحاد الإفريقي على إنشاء هياكل قارِّيَّة للتنمية؛ وقد عملت في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، وبواسطة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا على تعجيل التنمية وتسخير المهارات والموارد سعياً إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وإن أحد التحديات الرئيسية هو تحويل هذه الأنشطة إلى نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية لفائدة المرأة وضمان إعطائها الوسائل وإتاحة الفرصة لها للمساهمة في تحقيق ذلك.

٢٦ - وإن جنوب إفريقيا نشيطة أيضاً في مبادرات حفظ السلام وبناء السلام لحل الصراعات والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وتضمن حكومة جنوب إفريقيا، في عملية تنفيذ هذه المبادرات، عدم تهميش المرأة، وإنما إعطاءها مكانها الحقيقي في جميع مراحل حل الصراع وفي جميع مجالات الحياة.

٢٧ - وقالت إنه رغم حصول تقدم كبير في مواجهة تحديات تعزيز مركز المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، يلزم أيضاً تحسين التعاون الدولي والشراكة العالمية في تحقيق التنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين والالتزامات الدولية الأخرى. وقالت إنه يجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والإعفاء من الديون لأن لهذه الموارد أهمية بالغة في إزالة الفوارق بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة والبنت.

٢٨ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إنه رغم تحسُّن وضع المرأة في بعض البلدان، ما زالت المرأة بوجه عام أدنى منزلةً من الرجل. وإن العنف ضد المرأة يؤثر في الصحة البدنية والعقلية لضحاياه ويعوق المساواة والتماسك الاجتماعي. وإن حماية حقوق المرأة اجتذبت مزيداً من الانتباه، لكن العنف ضد المرأة لم يكد ينخفض. وقالت إن حكومة الجزائر مصممة على مكافحة العنف ضد المرأة بواسطة أحكام قانونية تحميها وتُجَرِّم التحرش الجنسي. وصاغت، بالتعاون مع المجتمع المدني استراتيجية وطنية تهدف إلى تعبئة الموارد اللازمة لحماية المرأة وإذكاء وعي الجمهور بالمسألة.

٢٩ - ولخصت عدداً من التدابير التي تهدف إلى تعزيز تحرير المرأة في الجزائر وأكدت أنَّ جَعْلَ التشريع الوطني يتفق مع أحكام الصكوك الدولية له أعلى الأولويات. ففي مجال التعليم، قالت إن المساواة في دخول كل مستويات التعليم تحققت في أقل من جيل واحد، والآن يفوق عدد البنات الملتحقات بالمدارس الثانوية والجامعات عدد الأولاد. وانخفضت الفجوة بين الرجال والنساء في قوة العمل ومستوى الأجور انخفاضاً تدريجياً حين أصبحت النساء أفضل تعليماً، وأوسع تمثيلاً في المجالات الرئيسية للخدمة العامة، بما فيها التعليم والطب والقضاء، وكذلك في المشاريع التجارية. بالإضافة إلى ذلك تنشط الحكومة في تشجيع النساء الريفيات على زيادة نفوذهن الاقتصادي والاجتماعي بواسطة زيادة مشاركتهن.

٣٠ - **السيد فام هاي آنه** (فييت نام): قال إن وفده يلاحظ مع التقدير تكثيف مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة جهودها لمكافحة العنف ضد المرأة، لا سيما بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة، في الوقت المناسب، وتدشين مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. وأعلن تأييده للحملة العالمية التي أعلنها الأمين العام على العنف ضد المرأة وقال إن دراسة العنف ضد المرأة دراسة متعمقة ما زالت على نفس القدر من الأهمية. ويجب بذل جهود متضافرة وثابتة بصورة شاملة لمعالجة هذا التحدي.

٣١ - وأشار إلى أن الدورة الثانية عشرة للجمعية الوطنية الفييتنامية تبحث الآن أحكاماً مختلفة لمشروع قانون بشأن العنف المترلي بغية منع أعمال العنف المترلي والمعاقبة عليها، لا سيما أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال. ويسعى مشروع القانون أيضاً إلى حماية ضحايا العنف ومساعدتهن، مع إيلاء الاعتبار لصياغة حلول طويلة الأجل.

٣٢ - وقال إنه تم تنفيذ تعميم المنظورات الجنسانية بصيغتها المعرَّفة في قانون عام ٢٠٠٦ بشأن المساواة بين الجنسين، وذلك بواسطة السياسات والأنشطة التي تتخذها جميع الهيئات الحكومية. واعترافاً بأن المساواة بين الجنسين

والنهوض بالمرأة عناصر هامة جداً في التنمية الاقتصادية-الاجتماعية للأمة، كان نهج فييت نام الشامل للحد من الفقر وتحقيق النمو أكثر الاستراتيجيات استجابةً للمنظور الجنساني حتى هذا التاريخ، وكانت خطة التنمية الاقتصادية-الاجتماعية الراهنة الأولى من نوعها في شمول المنظورات الجنسانية. وبناءً على الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية ذات الخمس سنوات للنهوض بالمرأة، تعكف الوزارات والوكالات الحكومية الآن في ٦٤ محافظة على وضع خطط عمل محلية لتحقيق الأهداف الوطنية. وتقوم لجان النهوض بالمرأة، المنشأة في كل الوزارات والوكالات الحكومية وهيئات الحكم المحلي، بإسداء النصح بنشاط ومساعدة رؤساء هذه الوكالات على تعميم المنظورات الجنسانية.

٣٣ - ما زالت نساء فييت نام يقمن بدور نشيط وهام في عمليات اتخاذ القرارات على جميع المستويات، ويشكلن ٢٥,٧٦ في المائة من النواب في الجمعية الوطنية وأكثر من ٣٣ في المائة من أعضاء المجالس الشعبية على مستوى الأقاليم والمقاطعات.

٣٤ - لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتنميتها الاقتصادية-الاجتماعية ينبغي إيلاء انتباه خاص للنساء اللائي يوجدن في أوضاع صعبة جداً، بما في ذلك النساء في المناطق الريفية. وتهدف خطة العمل للنهوض بالمرأة إلى تقليل نسبة الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة بنسبة ٥٠ في المائة بإتاحة الوصول إلى القروض بموجب البرنامج الوطني للحد من الفقر وضمان الوصول إلى القروض من مصرف السياسة الاجتماعية. وقد اتخذت وزارة الزراعة والتنمية الريفية خطوات لتنسيق جهود الوكالات والمنظمات والأفراد لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة الريفية. وبالتوازي مع الاتجاه الوطني أخذت نساء المناطق الريفية يزددن نشاطاً في المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات لأنفسهن ولمجتمعاتهن.

٣٥ - ما زالت عمليات سد احتياجات نساء الريف، كالوصول إلى الهياكل الأساسية والأراضي والتمويل والعناية الصحية والتعليم، تحصل على أولوية عالية في مختلف القواعد القانونية والبرامج والمشاريع التي تضعها الحكومة. وقال إن أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة لن تصبح حقيقة للنساء في كل مكان إلاّ إذا بُذِلَت جهود مستمرة ومتضافرة على جميع المستويات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للنساء اللائي يعشن في ظروف خاصة.

٣٦ - **السيد هانّسون** (آيسلندا): قال إن النهوض بالمرأة هامٌّ جداً ليس فقط كمسألة أساسية من مسائل حقوق الإنسان، وإنما أيضاً كشرط مسبق للنجاح في بناء السلام، والتقدم المستدام في الكفاح العالمي ضد الفقر، والصحة العامة لجميع الشعوب ورفاهيتها. ومما يدعو إلى الشعور بخيبة الأمل أن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ما زال - على الرغم من بعض التقدم الذي أُحرز - مقصِّراً عن تحقيق الالتزامات. ويجب أن يظل المجتمع الدولي مُتيقِّظاً ونشيطاً في جهوده الرامية إلى إعمال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٣٧ - وجَدَّدَ التزام آيسلندا بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وقال إن اللجنة التي ترصد تنفيذها قد قدمت مساهمة ذات معنى لتشجيع المساواة في العالم أجمع. وأضاف أن عمل لجنة مركز المرأة عمل يستحق الشكر، وإنه يتطلع قُدُماً إلى المناقشات القادمة للمسائل الرئيسية في تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٣٨ - ونوَّهَ بالدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة في معالجة العنف ضد المرأة بالدعوة العالمية، والقيادة، وعملها

التنفيذي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأضاف أن وفده يرحب، في هذا الصدد، بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/62/201، المتعلق بتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، والانتباه الذي يولى لدراسة الأمين العام المتعمِّقة للعنف ضد المرأة.

٣٩ - وأكد أهمية قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن وقال إن حكومته تقوم بصياغة خطة عمل لدمج ذلك القرار في سياسة الوحدة الآيسلندية للاستجابة في الأزمات وفي أساليب عملها.

٤٠ - وقال إنه لكي تساهم الأمم المتحدة مساهمة فعالة في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، يجب تمكينها من أداء قانوني وعملي فعال بطريقة متماسكة ومنسقة. لذلك ترحب آيسلندا بإنشاء الشبكة المشتركة بين الوكالات من أجل المرأة والمساواة بين الجنسين على أمل التركيز تركيزاً أكبر وأكثر اتِّساقاً على أهمية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. غير أن آيسلندا ما زالت تعتقد بأن هياكل الأمم المتحدة الموجودة وجهودها مجزَّأة ولا تعكس بشكل ملائم أهمية المسألة التي هي قيد البحث. وإن حكومته تؤيد إنشاء كيان جديد معني بالجنسانية لتعزيز أداء الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويأمل وفده في تعيين وكيل أمين عام، في القريب العاجل، يكون مسؤولاً عن المساواة بين الجنسين لتعزيز القيادة والتنسيق في المسائل الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤١ - وقال إن التجربة دلت على وجود صلات قوية بين تمكين المرأة والحد من الفقر. لذلك ينبغي أن تكون المرأة وحقوقها موضوعاً محورياً في جميع جهود التنمية الهادفة إلى استئصال شأفة الفقر. وأضاف أن هذا النهج ينعكس على النحو اللازم في سياسة آيسلندا للتعاون الإنمائي، التي تعلق أهمية بالغة على النهوض بالمرأة. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شريك أساسي في هذا الصدد. ومن دواعي سروره أن يعلن أن حكومة آيسلندا ستضاعف مساهمتها الراهنة في الصندوق، وهذا يمثل زيادة مساهمة آيسلندا في الصندوق إلى ثلاثين ضعفاً منذ عام ٢٠٠٣، ويضع آيسلندا في صفوف الفئة العليا من الجهات المانحة للصندوق.

٤٢ - **السيد راتشكوف** (بيلاروس): قال إن المساواة بين الجنسين وزيادة حقوق المرأة مسألة ذات أولوية لحكومته. فقد نفذت بيلاروس بالفعل خطتَي عمل مدة كل منهما خمس سنوات لتشجيع المساواة بين الجنسين، وهي عاكفة الآن على وضع خطة ثالثة. ويولى الآن انتباهٌ خاصٌّ لتحسين وضع المرأة في مكان العمل وتشجيع تشغيل المرأة في وظائف جرى العرف بتخصيصها للرجال، لا سيما في الحكومة والإدارة العليا للشركات. وأشار إلى أن النساء يشغلن بالفعل وظائف عالية ذات نفوذ في الإدارة الرئاسية، وفي البرلمان، وفي الشركات الكبرى والمؤسسات الأخرى. وأن المجتمع المدني، بما في ذلك ٢٠ منظمة نسائية، يشارك بنشاطٍ في القضاء على التمييز ضد المرأة. ونظراً إلى أن نسبة البطالة في بيلاروس تبلغ ١ في المائة فقط لا تجد المرأة البيلاروسية مشكلة في الحصول على وظيفة. غير أن الحكومة تواجه تحدِّياً يتمثل في سد الفجوة في الدخل بين الرجل والمرأة؛ فمتوسط دخل المرأة يساوي ٨٠ في المائة من متوسط دخل الرجل. ومع ذلك تتمتع المرأة بمستوى عال من التعليم وهي ممثلة تمثيلاً جيداً في مؤسسات التعليم العالي والعلوم.

٤٣ - وقال إن حكومته تولي انتباهاً خاصاً للصحة الإنجابية. ففي بيلاروس أقل نسبة للوفيات المتعلقة بالنفاس في مجموعة الدول المستقلة وإن نسبة الوفيات المتعلقة بالنفاس فيها تعادل هذه النسبة في البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أن الحكومة تبذل جهوداً قوية لمكافحة الاتِّجار بالنساء والأطفال وتقدم مساعدة لضحايا هذا الاتِّجار. فقد سُنَّت

تشريعات توفر لهن السلامة وإعادة التأهيل. وتتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تقديم الدعم الطبي والنفساني والاجتماعي لضحايا الاتجار لأن المنظمات الدولية وغير الحكومية غير قادرة على توفير ذلك وحدها. وتدعو بيلاروس إلى زيادة تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتحث الدول الأعضاء على البدء بصياغة استراتيجية لمكافحة هذا الشكل الحديث من أشكال العبودية وهي مستعدة للمساهمة في هذا المشروع الهام.

٤٤ - **السيدة بناّ** (العراق): قالت إن حقوق المرأة مسألة رئيسية للاهتمام الدولي وهي مكرسة في صكوك دولية مختلفة، ومع ذلك ما زالت الفوارق بين حقوق الرجل وحقوق المرأة قائمة في مختلف أنحاء العالم. ففي حالة العراق لم تتحقق نتائج ملموسة تُذكر في بضع السنوات الماضية بسبب الظروف الاستثنائية السائدة والصراعات المتعاقبة التي شهدها. غير أنه يوجد لدى النساء العراقيات الآن قاعدة أوسع للمشاركة في الحياة العامة، وهن مشاركات في القوة السياسية واتخاذ القرارات كأعضاء في البرلمان وشاغلات مناصب وزارية. علاوةً على ذلك، تمكنت النساء، منذ إنشاء أول منظمات نسائية فعالة من إثبات جدارتهن وقدرتهن على مواجهة التحديات بتحمُّلهن مسؤوليات هامة. وقد أدت هذه المنظمات دوراً نشيطاً في النهوض بالمرأة بتطوير مهارات للتحليل الجنساني وأدوات لتعميم المنظورات الجنسانية، وكذلك بمساعدة المؤسسات الوطنية ذات الصلة على خدمة قضايا النساء والأُسر خدمةً أفضل.

٤٥ - وقالت إن النساء يتحملن في مرحلة إعادة البناء الراهنة مسؤوليات ويطمحن إلى تحمُّل مسؤوليات أكبر تتطلب لا مجرد تمكينهن فقط، وإنما التحرُّر من تهديدات أمنهن والتمتع بحقوقهن غير القابلة للتصرف. لذلك تقوم الحكومة العراقية مجتهدةً بمراجعة كل القوانين والتشريعات، لا سيما تلك المتصلة بالمرأة، لكي تأخذ في الحسبان التغيُّر الذي حصل في المجتمع. ودعت جميع المنظمات الإقليمية والدولية إلى دعم المؤسسات النسائية في العراق وإعطاء الأولوية للبرامج التي تشمل عناصر للنهوض بالمرأة العراقية.

٤٦ - **السيدة فيكور** (النرويج): قالت إن وفدها يرحب بالمبادرات الرامية إلى تحسين إحصائيات التمييز القائم على أساس نوع الجنس والاستراتيجيات التي تهدف إلى القضاء عليه. ولذلك يرحب بإنشاء المؤسسات الجنسانية وقاعدة بيانات التنمية التي وضعها مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٧ - وقالت إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة يجب أن تكون لديها الأدوات اللازمة للوفاء بمهام ولايتها. وقد اتخذت اللجنة نفسها خطوات هامة لتحسين أساليب عملها على مر السنين. غير أنها لن تتمكن من معالجة عبء العمل المتزايد باستمرار ما لم تُعطَ الوقت اللازم وخيار العمل في مجموعات متوازية. وأضافت أن وفدها يُثني على اللجنة لانتهائها من كثير من المسائل العالقة، فهذا سيمكِّنها من التركيز على الدول التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية. وحثت الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري على أن تفعل ذلك ودعت الدول الأطراف إلى سحب كل التحفظات التي تناقض مقصد الاتفاقية.

٤٨ - وقالت إن النرويج تدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، ومبادرة وقف الاغتصاب الآن. وأضافت أنه يجب اتخاذ تدابير فعالة للتخلّي عن الممارسات التقليدية الضارة كتشويه العضو التناسلي للأنثى. لذلك ترحب النرويج بالبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمكافحة هذه الممارسة، وتحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى جهودهما.

٤٩ - وقالت إن النرويج ترحب بالأهداف الجديدة التي وُضعت في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بموجب إعلان الألفية، بما في ذلك التوظيف التام والمنتج والعمل اللائق للجميع، والوصول إلى العناية بالصحة الإنجابية، ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم أجمع.

٥٠ - وخلصت إلى القول إن الأمم المتحدة تحتاج إلى صوت أقوى وموارد أكثر لإحداث فرق في حياة النساء لهذا السبب. وأشارت إلى أن النرويج تزيد مساهماتها للآلية الجنسانية القائمة. وسوف تحتاج الأمم المتحدة أيضاً إلى مساعدة الشركاء في التعاون والحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضمان أن تؤدي زيادة التركيز على النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين إلى نتائج أفضل.

٥١ - **السيدة أسومو** (كوت ديفوار): قالت إن حكومتها على علم بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولم تألُ جهداً في العمل مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على تعزيز النهوض بالمرأة وسلامتها. لذلك اعتمدت صكوكاً قانونية وإدارية لتنفيذ التزاماتها بتعميم حقوق المرأة ورفاهيتها. وصدَّقت أيضاً على الاتفاقات الدولية ذات الصلة بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة. وأشارت إلى أن الدستور يضمن المساواة بين الرجل والمرأة.

٥٢ - وأشارت إلى أن رئيس جمهورية كوت ديفوار قد وقع إعلاناً رسمياً بشأن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين ثبَّت فيه التزاماً بأن تشغل النساء ٣٠ في المائة من الوظائف في الإدارة العامة والقطاع الخاص، وكذلك من الوظائف السياسية، لا سيما أثناء الانتخابات، بغية تحقيق المساواة بين الجنسين كما نص عليها دستور كوت ديفوار ومن التدابير الأخرى إذكاء الوعي بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلم والأمن، وحلقات العمل التدريبية في موضوع الجنسانية لموظفي الإدارة المحلية ووزارة العدل، وعقد اجتماعات بشأن بناء السلام في غرب إفريقيا، والعاملات المهاجرات والأشخاص النازحين في البلدان التي تمر بصراع.

٥٣ - وأشارت إلى أن الحكومة سنت تشريعاً لمكافحة العنف ضد البنات والنساء، بما في ذلك قوانين تمنع تشويه العضو التناسلي للأنثى، والتحرش الجنسي، والزواج المبكر أو الزواج بالإكراه. وشنت حملات توعية وعززت نظامها القضائي وأنشأت نظاماً للإنذار المبكر لمكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس. غير أن هذه التدابير لن تنجح إلا في جو من السلم. لذلك يأمل وفدها في أن يؤدي اتفاق واغادوغو إلى تحسين وضع نساء كوت ديفوار.

٥٤ - **السيدة مولاروني** (سان مارينو): قالت إن سان مارينو انضمت، أثناء رئاستها للجنة وزراء مجلس أوروبا في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حتى أيار/مايو ٢٠٠٧، إلى حملة مجلس أوروبا لمكافحة العنف ضد المرأة. وعلى الصعيد الوطني اعتمدت عدداً من التدابير. ودشنت خطاً ساخناً يديره فنيون لمساعدة النساء اللائي يقعن ضحايا للعنف ويطلبن الدعم القانوني أو الطبي أو النفساني. ورعت الحكومة موقعاً على شاشة التلفزيون يتناول مسألة العنف ضد المرأة، ونظمت مناقشات عامة على الصعيد المحلي لبحث المشكلة. وتم أيضاً تناول مشاركة الأحداث في العنف ضد المرأة وفي اليوم الدولي للمرأة، نظمت الحكومة عدة مناسبات بشأن النهوض بالمرأة والعنف ضد المرأة، قُدِّمَت فيها مساهمات من نساء متميزات كلٌّ في ميدانها. وأُجريت كذلك مراجعة لقانون الجزاء وتقييم للخطوات المراد اتخاذها للوصول إلى المساواة التامة بين الجنسين والاحترام التام لحقوق المرأة. وقالت إن نتائج الحملة أثبتت على غير توقُّع

أنها مفيدة في تقييم الوضع وجعل البلد يسلك مساراً جديداً لتحسين أوضاع جميع النساء.

٥٥ - **السيدة مونيوز دي بينيا** (شيلي): قالت إن وفدها يؤيد استنتاجات المناقشة المواضيعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي نُظِّمَت في آذار/مارس ٢٠٠٧. ويكرر الإعراب عن تقديره للعمل الذي قام به المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ويؤكد من جديد التزامه باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وهو، لذلك، يؤيد نقلَ أمانة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة إلى مفوضية حقوق الإنسان، وأساليبَ عملها الجديدة المقترحة. وقالت إن شيلي ترحب باعتماد الجمعية العامة قراراها ١٤٣/٦١ بشأن تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وتقديم المساعدة. وهي ملتزمة بتنفيذه، بما في ذلك العقوبات المشددة على العنف ضد المرأة وتقييم المساعدة لضحايا هذا العنف. وقالت إن وفدها يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (A/62/201) ويأمل أن تحقق فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، أهدافها المتمثلة بوضع برامج مشتركة بشأن العنف ضد المرأة في ١٠ بلدان على سبيل التجربة، وصياغة مبادئ توجيهية بشأن البرمجة المشتركة. ويؤيد أيضاً الحملة العالمية التي شنها الأمين العام لمكافحة العنف ضد المرأة.

٥٦ - وقالت إنها قلقة بوجه خاص لأن الهدفين الإنمائيين للألفية الرابع والخامس لن يتحقَّقا من دون زيادة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية. وهي، لذلك، ترحب بخطة العمل العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحملة منظمة الصحة العالمية للتسليم الفوري. وقالت إن وفدها يؤيد إصلاح الهيكل الجنساني في منظومة الأمم المتحدة ويرحب بتعيين مستشارة خاصَّة بشأن القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٥٧ - وقالت إن شيلي اتخذت خطوات على الصعيد الوطني لتعزيز المساواة بين الجنسين، من بينها إصلاح نظام المعاشات التقاعدية، والتعليم التمهيدي قبل دخول المدرسة، وسياسة العمل ومجالات أخرى. وأخيراً، قالت إن إدراج القضايا النسائية في جداول الأعمال الوطنية هو أفضل وسيلة للتغلُّب على كون كثير من النساء مختفيات عن الأنظار.

٥٨ - **السيد جينبابيف** (قيرغيزستان): قال إن حكومته من بين الدول التي وفت بالتزاماتها بموجب إعلان ومنهاج عمل بيجين وصدَّقت على أكثر من ٣٠ اتفاقية وبروتوكول تتعلق بحقوق الإنسان. غير أنه ما زال ثمة شيء كثير ينبغي عمله لجعل القوانين حقيقة. وأضاف أن دستور قيرغيزستان يضمن المساواة بين الرجل والمرأة، ويمنع التمييز القائم على أساس نوع الجنس. والحكومة الآن بصدد اتخاذ خطوات لحماية حقوق المرأة، وتُراقب التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بواسطة جمع البيانات الحساسة للجنسانية، التي يتم استكمالها كل سنة. وتستنير بتحليل هذه البيانات السياسات الوطنية للجنسانية، في سعيها لتعزيز مشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة في وظائف اتخاذ القرارات، وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف والعمل الحر، وحماية الرعاية الصحية، وإيجاد بيئة مواتية لمشاركة الرجل مشاركة نشطة في تربية الأطفال وأعمال المنزل ووقف العنف ضد المرأة.

٥٩ - وقال إنه يوجد الآن نحو ١٦٠ منظمة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة تعمل في قيرغيزستان. وإن نحو ٨٠ في المائة من المنظمات غير الحكومية ترأسها نساء. وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوضع الآن برامج وطنية تستند إلى الهدف الإنمائي الثالث للألفية. وتواصل الحكومة تحسين

التشريعات للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وقد حققت تقدماً كبيراً في تحسين مركز المرأة. وستظل القضايا النسائية ذات أولوية عالية لقيرغيزستان، وسوف تواصل الحكومة البناء على ما حققته من نجاح في هذا المجال.

٦٠ - **السيد لويزاغا** (باراغواي): قال إنه ينبغي اتخاذ المزيد من التدابير بشأن تعميم المنظورات الجنسانية وتمكين المرأة على جميع المستويات. وينبغي أن تُدرج مؤشرات تعكس وضع المرأة وتوصيات عملية لاتخاذ مزيد من التدابير في التقارير والوثائق الصادرة عن الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة مركز المرأة. وينبغي أن تستخدم كيانات الأمم المتحدة أيضاً نتائج دورات اللجنة استخداماً أكثر فعاليةً. وأضاف أن وفده يؤيد طلب لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تمديداً آخر لأوقات اجتماعاتها بغية تخفيض عدد التقارير المتراكمة التي ما زالت تنتظر النظر فيها.

٦١ - وقال إنه ينبغي تكثيف الجهود الوطنية والدولية للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويجب تعزيز القدرات الوطنية على جمع البيانات وتحضيرها ونشرها لكي يتسنى استخدام البيانات في خطط العمل الوطنية المتصلة بالعنف ضد المرأة. وينبغي أيضاً أن يكون ثمة تعاون دولي أوثق بشأن إنشاء مآوى للنساء وبرامج تدريب. وقال إن التحدِّيات التي تواجهنا ما زالت مرهقة. وينبغي أن تقوم الدول، على جناح السرعة، بأنشطة لتحسين وضع نساء الريف بتدريب راسمي السياسة وقادة المجتمعات المحلية والموظفين العموميين وإذكاء وعيهم. وينبغي استشارة نساء الريف أنفسهن، بمن في ذلك نساء الشعوب الأصلية، والتماس مشاركتهن في تصميم وتطوير وتنفيذ المشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين والتنمية الريفية. ولتحقيق هذه الغاية يؤيد وفده اعتماد يوم دولي للمرأة الريفية، اعترافاً بمساهمتها الاقتصادية في تنمية مجتمعها.

٦٢ - وقال إن تحقيق المساواة بين الجنسين واحترام المرأة يتوقفان على تغيير المواقف الثقافية. وما لم يتم تعميم منظور جنساني في السياسات الوطنية، مع الالتزام التام بتنفيذه، سيكون نجاحهما محدوداً. وقد أدى إنشاء أمانة المرأة في باراغواي في عام ١٩٩٢ إلى النجاح نجاحاً كبيراً في تعميم المنظور الجنساني في السياسات الوطنية، مع الكفاح من أجل حقوق المرأة والعمل على تعديل التشريعات المدنية والجزائية والعمالية والانتخابية. وأعدت الأمانة أيضاً ونفذت ورصدت خططاً وبرامجَ على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وأسدت المشورة في إنشاء منظمات نسائية وعملت على تحقيق المساواة وعدم التمييز على جميع المستويات. وما زال يلزم عمل الشيء الكثير، لكنه أُنجز تقدم كبير في تعزيز حقوق الإنسان لنساء باراغواي.

٦٣ - **السيد بَنكراسين** (تايلند): قال إن حكومته تعمل على تحقيق الكتلة الحرجة من الأهداف البالغ مقدارُها تمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة في السياسة، ومضاعفة عدد النساء العاملات في السياسة في تايلند. وقد قام مكتب شؤون المرأة وتنمية الأسرة بأنشطة لزيادة الوعي وتشجيع النساء على المشاركة السياسية في ٧٥ محافظة. وخُصِّصَت أموال للمنظمات النسائية المحلية في كل محافظة، وأنشئت لجنة فرعية متعددة القطاعات بشأن مشاركة المرأة في الحياة العمومية والإدارة، تتألف من أكاديميين ومنظمات غير حكومية والقطاع العام، تولَّت تنظيم أنشطةٍ لإذكاء الوعي. وأهم ما في الأمر أن لجنة الانتخابات أُقنِعَت بتقديم بيانات مصنَّفة بحسب نوع الجنس عن الناخبين والمرشحين الناجحين وغير الناجحين. غير أنه يوجد نقص في معلومات معينة لدعم الادعاءات بأن زيادة مشاركة المرأة ستؤدي إلى زيادة الفعالية في الإدارة. لذلك يقترح أن تجري الأمم المتحدة دراسة لأثر

مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات. فبهذه الطريقة فقط يمكن للحكومات أن تتخذ قرارات مستندة إلى معرفة بشأن الطريق الذي تسلكه إلى الأمام، أو إقناع الجمهور العام بأهمية المسألة.

٦٤ - وقال إن ثمة عائقاً يعوق مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، وهو المواقف الاجتماعية تجاه المرأة، لكن لسوء الحظ لم يكن إصلاح نظام التعليم في البلد موجَّهاً على وجه التحديد إلى تغيير المواقف التقليدية. غير أن مبدأ الإصلاح اعتمد نَهْجَ جَعْلِ المتعلِّم محور التركيز، وهذا مكَّن من تطوير التعليم وفقاً للاهتمامات الشخصية بدلاً من الأدوار النمطية للجنسين. وكان التعليم دائماً ذا أولوية في تايلند. وقد أُزيلَ التفاوت بين الأولاد والبنات في التعليم الابتدائي والثانوي ويتمثل الهدف الجاري في تحقيق الشيء ذاته في المرحلة الثالثة من التعليم — التعليم الجامعي. وقد أشارت إحصاءات الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١ إلى زيادة في عدد الطالبات في التعليم الجامعي في كل الميادين، بما في ذلك بعض الميادين غير التقليدية، كالقانون، والزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك.

٦٥ - وقال إن نساء المناطق الريفية ساهمن مساهمة كبيرة في تنمية البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهن، علاوةً على ذلك، مستودعات المعرفة التقليدية بشأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية للأغذية والطب والمنسوجات والطاقة. وأضاف أن مما يخيِّب الآمال أن وضع المرأة الريفية على الصعيد العالمي ما زال آخذاً في التدهور. واعتقاداً من حكومته بأنه يجب أن تتاح للنساء فرصة لتوليد وظائف مجزية في قطاعٍ غير القطاع الزراعي، اعتمدت مشاريع مثل "الصندوق الدائر للقرية والمنطقة الحضرية"، الذي قدم للقرويين قروضاً لإنشاء مؤسسات تجارية صغيرة، ومصرف القرية، حيث تقدم القروض الائتمانية إلى الرجال والنساء على حد سواء. وتُعقد حلقات عمل لتدريب النساء وإعدادهن لترشيح أنفسهن في الانتخابات المحلية القادمة.

٦٦ - واختتم كلمته بالقول إن وفده ما زال ملتزماً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اتخذت تايلند خطوات لمواءمة التشريع الوطني مع أحكام الاتفاقية ومبادئها. وظلت كذلك تدعم عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة في تايلند ومنطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي بوجه عام، بما في ذلك المنتديات الإقليمية التي نظمتها بشأن دَور الرجل في وضع حد للعنف ضد المرأة وأنشطتها لإيجاد تفهُّم أفضل للعاملات المهاجرات.

٦٧ - **السيدة سالاييفا** (أذربيجان): قالت إن النساء والبنات الريفيات في أذربيجان يواجهن إلى حد كبير نفس التحديات التي تواجهها النساء والبنات في البلدان الأخرى، وهي: انخفاض الدخل والفقر، وقلة الهياكل الأساسية والعناية الصحية الكافية، ومحدودية إمكانيات الوصول إلى التعليم، والزواج المبكر، والعنف المترلي. وأضافت أن هذه المشاكل تزداد حدة بسبب القوالب النمطية الاجتماعية التي تعوق تنميتهن الإجمالية. وتعلق السياسة الجنسانية للبلد أهمية خاصة على التمكين الاقتصادي للمرأة. وقد أُدرجت تدابير لزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، لا سيما نساء المناطق الريفية في جميع استراتيجيات التنمية الوطنية.

٦٨ - وقالت إن وفدها يرحب بقرار الأمين العام شن حملة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، كما هي مبينة في الوثيقة A/62/201. وقالت إن من دواعي سرورها أن تبلغ اللجنة بأن أول قانون وطني تسنه أذربيجان لمكافحة العنف المترلي قد وُضعت مسودته بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبمشاركة منظمات نسائية وطنية غير حكومية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اعتُمد أول قانون وطني بشأن المساواة بين الجنسين وعُيِّنت لجنة الدولة لشؤون الأسرة والنساء والأطفال لرصد تنفيذه وتقديم تقرير سنوي عن ذلك إلى البرلمان. وينص أحد أحكام القانون المذكور على ضرورة تمحيص التشريعات الوطنية من

منظور جنساني. وعلى الصعيد العملي، ستُعتمد تدابير قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتنفيذ خطة العمل الوطنية لقضايا الأسرة والمساواة بين الجنسين.

٦٩ - وقالت إن النساء والبنات اللائي شُرِّدنَ عن ديارهن بسبب الصراع المسلح مع أرمينيا ما زلن يعانين قلة الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وصدمة نفسانية. وقد اعتمدت الحكومة تدابير لتحسين أحوال معيشة اللاجئين والمشردين داخلياً، تمكِّنهم من الحصول على التعليم والعناية الصحية وزيادة فرص العمل المتاحة لهم. غير أنه ينبغي تكملة الجهود الوطنية بتدابير متضافرة على الصعيد الدولي. وينبغي تعميم احتياجات ومنظورات النساء والبنات المتضررات من الصراع المسلح في المشاريع والبرامج الإنسانية والإنمائية الدولية.

٧٠ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن بلدها أعد تقريره الثاني عن التقدم المحرز في متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين، وعزَّزَت في هذا السياق التدابير القائمة من قبل. ونتيجة للانتباه الذي أولِيَ للقضايا النسائية في خططها الخمسية، السابقة والحالية، انخفضت الفجوة التي كانت قائمة بين الجنسين في مجالات كالتعليم الأساسي، والمهن غير الزراعية، وعضوية المجالس التشريعية الوطنية. وكان الجديد في الخطة الراهنة أنها اشتملت على آليات لقياس مدى مشاركة المرأة ورصدها وتقييمها في ضوء المؤشرات والمعايير الدولية.

٧١ - وقالت إن الجمهورية العربية سورية قدمت أيضاً تقريرها الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمت اقتراحات بشأن تخفيض العقبات التي تواجهها في هذا الصدد. علاوةً على ذلك أُنشئت، كجزء من خطة وطنية وُضعت حديثاً لحماية المرأة من العنف، لجنةٌ تتألف من أشخاصٍ ثقاةٍ حكوميين وغير حكوميين وخبراء مختلفين للقيام بأنشطة تهدف إلى مكافحة هذا العنف بواسطة تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وممارسة حقوقها على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك بواسطة دراسة مسؤولياتها والتزاماتها. والعملُ جارٍ الآن في وضع مشروع وطني لتخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة، صيغَ على أساس نتائج مشروع دراسة استقصائية للفقر. ويجري الآن رسم خريطة للفقر الريفي بالإضافة إلى ذلك، مع التركيز بوجهٍ خاص على النساء، وتنظيم دروس لمحو الأمية لديهن في كل مركز من مراكز التنمية الريفية في البلد البالغ عددها ٢٩ مركزاً.

٧٢ - فيما يتعلق بالعاملات المهاجرات، قالت إن تشغيل وتعيين كل هؤلاء العاملات إنما يُنظَّم بموجب الاتفاقيات ذات الصلة في هذا الموضوع، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي انضمت إليها الجمهورية العربية السورية في عام ٢٠٠٥. أما النساء السوريات اللائي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، أو اللائي شُرِّدنَ بهذا الاحتلال، فهن يتلقَّين مساعدةً بواسطة برامج خاصة مختلفة يشارك فيها الاتحاد العام للمرأة السورية بنشاط، أو يستفدن من قانون تدفع بموجبه حكومتهن الوطنية — الجمهورية العربية السورية — مرتَّبات موظفي المدارس. والواقع أن التحدي الرئيسي لإنهاء معاناة هؤلاء النساء، ومن بينهن النساء المعتقلات في سجون الاحتلال، وتحقيق تمكين المرأة يظل هو التحدّي المتمثل في تحرير الأراضي العربية السورية المحتلة في هضبة الجولان على أساس قرارات الأمم المتحدة. ومن الحيوي كذلك إنهاء التهديد المستمر بالعدوان، الذي يستنفد الدفاعُ ضدَّه موارد كانت لولاه ستُنفق على التنمية.

٧٣ - **السيد دال[٢]أوغليو** (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الاتِّجار بالأشخاص للاستغلال الجنسي هو أبرز أشكال العنف ضد العاملات المهاجرات وأوضَحُهُ ظهوراً، لكنه ليس

العنف الوحيد ضدهن. فإن تزايد الاستقلال الذاتي الذي يتمتع به عدد متزايد من النساء في مختلف أنحاء العالم يعني زيادة عدد النساء اللائي يهاجرن مستقلات عن أسرهن بحثاً عن فرص لهن خاصة؛ فهؤلاء النساء يتأثرن بدرجة غير متناسبة بمخاطر مختلفة تنشأ من حركتهن. فقد أظهرت الأزمة في لبنان في عام ٢٠٠٦، مثلاً، ضخامة المشاكل التي تواجهها العاملات المهاجرات نتيجة لآليات التشغيل المستهترة وممارسات العمل المستغلة. فقد كان نحو نصف الـ ١٣ ٠٠٠ عاملة مهاجرة اللائي أجْلَتْهُنَّ المنظمة الدولية للهجرة — وهن جميعاً تقريباً يعملن خادمات في المنازل — موجودات في البلد بصورة غير نظامية أو أنهن لا يحملن وثائق رسمية. ووردت تقارير في حالات كثيرة عن إساءة معاملة العاملات المهاجرات، كحجز جوازات سفرهن، أو خرق عقود عملهن، أو عدم دفع مرتباتهن، أو استخدام الإكراه ضدهن. إذن حتى النساء اللائي أفلتن من شبكات الاتِّجار غير المشروع لم يفلتن من الضعف، إذ يعملن في قطاعات يُفصَلُ فيها بين الجنسين، ومعظمها غير نظامي وغير خاضعة للتنظيم. والخطورة التي تتعرض لها العاملات في المنازل أكثر لأن عزلتهن النسبية تحد من وصولهن إلى الخدمات الصحية والاجتماعية أو الحماية القنصلية. وتواجه عاملات مهاجرات كثيرات أيضاً ظروف عمل خطرة. وهناك عاملات أخريات هن في حكم السجينات في ورش العمل أو البيوت الخاصة، والمساكن الشبيهة بمنامات العمال توفرها الشركات المقاولة التي توفر اليد العاملة لأرباب العمل. وكان من الصعب عليهن أن يلتمسن المساعدة أو الهرب من أوضاع الاستغلال أو الإساءة أو الحصول على إنصاف قانوني. وقد أظهرت دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة مؤخراً في كمبوديا أن النساء العاملات في المنازل يتعرضن لخطورة كبيرة من الاغتصاب من قِبَلِ الذكور في الأسرة التي يعملن لديها: فقد بلغت نسبة العاملات المغتصبات ١٠ في المائة، وتعرضت ١٨ في المائة إلى محاولة اغتصاب.

٧٤ - وقال إن من الأساسي أن تكون السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية حساسة لنوع الجنس. وينبغي اتخاذ ترتيبات أخرى لتقليل تعرض النساء لسوء المعاملة بإبلاغ العاملات المهاجرات بحقوقهن في البلدان المستقبلة؛ وتشجيعهن على التسجيل لدى السلطات القنصلية؛ وتدريبهن وتعيين ملحقين عماليين بالقنصليات يمكنهم إسداء النصح للعاملات المهاجرات ومساعدتهن؛ وتشجيع اعتماد لوائح تستند إلى حقوق الإنسان لتشغيل العمال المهاجرين، لا سيما النساء منهم؛ وضمان إمكانيات وصول العمال المهاجرين إلى مستوى من الحماية مماثل لما يحصل عليه العمال الوطنيون؛ وتشجيع الاعتراف بالمؤهلات بين البلدان المرسلة والمستقبلة؛ وشن حملات لدعم حقوق العاملين في المنازل؛ ورصد وضع النساء العاملات المهاجرات بالتعاون مع سلطات الدولة ووكالات التشغيل؛ وإذكاء الوعي بالممارسات السيئة لدى أرباب العمل؛ وتعزيز شبكات المساعدة في البلدان المستقبلة. وأضاف أن كسر حلقة العنف ضد النساء، لا سيما العاملات المهاجرات، يتطلب التزاماً قوياً من الجهات الفاعلة التابعة للدولة والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الرجال والأولاد، وتغييراً في المواقف لدى الأسر والطوائف والمجتمعات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.